صاحب الكشاف الى ان الاصل هو الثانى حيث جعل
الياء الاشباع كسرة الفاء ولعل وجهه ان حروف
الفعل ثابتة فيه بلا زيادة الا ان الالف قلبت مكانها
والظاهر ان المص اختار هذا الثانى حيث قدمه على الاول
فى الذكر وعلامته ان يكون ماضيه المفرد الغائب
على اربعة احرف بزيادة الف بين الفاء والعين وقد
عرفت وجه تخصيص الزيادة بما بين الفاء والعين وبنا
وه للمشاركة بين الاثنين او المشاركة امرين فى اصله
بالصدور والوقوع بشرط ان يكون احدهما غالبا والاخر
مغلوبا فيكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا لكن الغالب
يكون فاعلا والمغلوب مفعولا لفظا وبالعكس معنى
هكذا قال السيد الشريف فى شرحه للكشاف فاذا قلت
ضارب زيد عمرا دل صريحا على صدور الضرب على وجه
الغالبية من زيد ووقوعه على عمرو وضمنا على صدوره
عمرو على وجه المغلوبية ووقوعه على زيد فله هذا الشان
يصير الازم الى هذا الباب متعديا نحو كارمته والمتعدى
الى مفعول واحد متعد الى مفعولين ان لم يصلح مفعوله

لان يكون

لان يكون مشاركا للفاعل نحو جاذبة الثوب قال
مفعول جذب هو الثوب مثلا لا يصلح لان يكون مشاركا
للمتكلم فى الجذب فاحتاج الى مفعول اخر يكون مشاركا
له فيه كعمرو مثلا فيتعدى الى اثنين واما اذا اصلح
مفعوله للمشاركة فيكتفى بهما فى شاعت زيدا
قيل وذكر فى بعض شرحه الكشاف ان فى هذا الباب
معنى اخر كثير الاستعمال وهو ان يكون من احد
الطرفين صدورا جعل الفعل ومن الطرف الاخر ما
يقابله بناء على جعل تقابل قائما مقامه كقولك بايع زيد
عمرا فان الصادر عن احدهما البيع ومن الاخر
الشراء ومنه المضاربة وغير ذلك وبهذا القسم من كثرة
الاستعمال بالغ ما بالغ حتى قيل لا يمتنع دعوى ان يقال
باب المفاعلة حقيقة فى القدر المشترك بين هذا القسم
والقسم المشهور قال التفتازانى تاسيسه على ان
يكون بين اثنين فصاعدا انتهى فكلام المص مبنى
على التمثيل او من قبيل الاخذ بالاول ويحتمل ان يكون
قوله غالبا ناظرا الى قوله بين الاثنين اى يكون المشاركة

Copyright © King Saud University